

الرخصة الا ان يتسرى الرخصة واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً
ثم تزوجها في عدتها وطلقتها قبل ان يدخلها فخلعها كالمحل وعدها عدة
مستقبلة وقال محمد بن فضال في تزويجها تمام العدة الاولى ويثبت نسب
ولها المطلقة الرجعية اذا جاءت به سنتين او اكثر تمام تقرر بانقضائها
عدتها فان جاءت به لاقل من سنتين بانك وان جاءت لاكثر من سنتين
ثبت نسبه وكانت رجعية والمستوتة يثبت نسب ولها اذا
جاءت به لاقل من سنتين وان جاءت به تمام سنتين من يوم التوثيق
لم يثبت نسبه الا ان يدعيه الزوج ويثبت نسب وللمتوفى عنها
زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترفت المعتدة بانقضائها
عدتها ثم جاءت بوولد لاقل من ستة اشهر يثبت نسبه وان جاءت ستة
اشهر لم يثبت نسبه واذا ولدت المعتدة ولها لم يثبت نسبه عند
الاتان يشهد بولادتها رجلان او امرأتان الا ان يكون هناك رجل
ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت من غير شهادة وقال ابو يوسف
ويحمد يثبت في جميع بشهادة امرأته واحدة ورضا تزوج امرأته

فجاءت بوولد لاقل من ستة اشهر يثبت نسبه وان جاءت
سنة اشهر فصاعداً اثبت نسبه ان اعترف به الزوج او سكنت وان
مجدد الولادة يثبت بشهادة امرأته واحدة تشهد بالولادة وكفر
مدة الحمل سنتان واثبت ستة اشهر واذا طلق الاثنان الزمته فاعدة
عليها وان تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطاوعها حتى يرضى حملها
كتاب النفقات النفقة واجبة
للزوجة عازر زوجها مسانة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله
وعليه نفقتها وكسوتها وسكنها ما يعبر ذكر حالها جميعاً موثراً كان
او مفترساً فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيا مهرها فله النفقة
وان نفقت فلان نفقة لها حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا يستمتع
بها فلان نفقة لها وان سلمت نفسها اليه وان كان الزوج صغيراً لا يعبر على
الوطأ والعدوة كبيرة فلها النفقة من حاله واذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة
واسكن في عدتها رجوعاً كان او بائناً ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها وحق
فدقة جاءت من قبل الخواة بمصيبة فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتوت